الاصوليين ان تسمية العالم عالما تقتضى علة موجبة «
موضوعة للتفاهم والتمييز بين ذات وذات قلت هذا
الكلام غير سديد فانه بنى الكلام على اثباتا الاحوال
وهذه العبارة التى ذكرها متداولة بين الاصوليين انما
يذكرها نفاة الاحوال واعلم ان الذين نفوا الاحوال
لا يمكنهم التعليل لان العلة تستدعى معلولا والوجود لا
يعلل الثانى والعدم لا يعلل ولا واسطة وقد ذكر بعض
الاصحاب ثبوت التعليل مع نفى الاحوال فقيل له ما المعلول
فقال تسميته عالما وهذا غلط فان التسمية اولا عبارة
عن اللفظ وهو وجود والوجود لا يعلل الثانى ان الالفاظ
لا تدل لذواتها وانما تدل بالوضع والاصطلاح فاى معنى
للتعليل ثم التسمية ترجع الى وجود لفظ دال على المعنى
والوجود لا يعلل وربما انفصل بعض الائمة عن هذه «
الاسئلة بان قال العلم يوجب لمن قام به استحقاق التسمية
الموضوعة للتفاهم والتمييز بين ذات وذات وهذا فاسد
لانه لا يستحق فى العقل ان يسمى وجاز فى المعقول ترك هذا
المعنى بغير تسمية والكلام الضعيف كلما تعسف فى
تقريره زاد ضعفا فالحق اذا انه لا معنى للتعليل اذا نفيت
الاحوال فاذا استبان ان الوجود لا يعلل والعدم لا يعلل
ولا واسطة فاذا صاحب الكتاب بنى الامر على اثبات
الاحوال ليتمكن من التعليل ثم فى التقرير عدل الى مذهب
مردود فشرع على القول بنفيها فلم ينتظم الكلام الطريقة
الثالثة وهى عمدة شيخنا ابى الحسن رض قال المتعلق «
بالمعلوم علم فالمعلوم اذا كان محاطا به على وجه الكشف
والايضاح للعالم فلا بد ان يتعلق به علم وهذا نظر الى
الحقيقة

الحقيقة الا انه صدر الكلام بان الامر مبنى على الجمع بين
الشاهد والغائب وهذا يستغنى به عن النظر الى الشاهد
بالكلية فان شواهد الافعال ارشدت الى ان الفاعل
لابد ان يكون محيطا بما يفعله والاحاطة بالفعل هى معنى
العلم فاذا دل الفعل على ذلك وحقيقة مدلوله هو العلم
لم تبق حاجة الى النظر فى الشاهد قال وهذا الزام
على طريق المعتزلة فانهم زعموا ان العلم الحادث اذا تعلق
بمعلوم معين فكل علم يتعلق بعين متعلقه فهو مثل له
ويقوا على ذلك علما قديما يتعلق بمتعلق العلم الحادث «
لانه لو ثبت لكان مماثلا للعلم الحادث وانما بنوا ذلك
على ان الاشتراط فى الاخص يلزم منه التماثل واخص
وصف العلم الحادث تعلقه بالمعلوم على حكم الايضاح «
والثقة بالمعلوم وعلى الجملة نحن انما ننكر على المعتزلة
ان قالوا ان الاشتراك فى الاخص يوجب الاشتراك فى
بقية الصفات النفسية على حكم التعليل فاما ان يكون
الاخص وصفا نفسيا يلزم ثبوته بقية الصفات النفسية
لا على حكم التعليل فهذا الاناباه فمن المحال وجود السوادية
دون اللونية فكذلك خاصية العلم فمن المحال وجودها
بدون العلم الا ان هذه الدلالة وان اثبتت العلم فلا تفيد
كونه زائدا على الذات وابو الحسن من نفاة الاحوال واخص
وصف الشئ هو وجوده المفارق لغيره فى حقيقته فاذا «
لاحد له حقيقة ووجودا امتنع تقرير تلك الحقيقة «
والوجود غير تلك الحقيقة ومن اثبت الحال يستدل لهذه
الطريقة فيقول الذات بما هى ذات معقول يشترك فيها
كل ذات وانما تمايز الذوات بخواصها فما ثبت له خاصية «
العلم وجب ان يكون علما اذ لا معنى للعلم الا ذات متميزة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)